

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، د. محمد الطراونة ، باسم مبيضين ، جواد الشوا

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بالدعوى رقم ٢٠١٢/٧٢٤ تاريخ ٢٠١٣/٧/١١ المتضمن الحكم بالإعدام
شناً حتى الموت .

طالباً قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

ملخص أسباب التمييز :

١ - إن البيانات التي اعتمدت عليها المحكمة لا تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها
حيث إن جميع البيانات لا تحمل سبق الإصرار والترصد الذي عرفه المشرع في المادة ٣٢٩
عقوبات ، وأن العناصر المطلوبة لتوافر سبق الإصرار وهما الزمني والنفسي والتي اجمع
عليهما الفقه والقضاء غير متوافرين ، وأن سبق الإصرار هو من الأمور المعنوية التي
لا تقع تحت الحواس والتي لا تعرف إلا بمظاهرها الخارجية وهي الأفعال المادية التي تقع
من الجاني والتي تدل على ما كان يظمره في نفسه من قبل ومن الثابت أن اللقاء كان
مصادفة وأن المكان الذي حصلت فيه المشكلة هو مكان عام يرتاده المنتزهين وهم يجلسون
بالقرب من الشارع والمار يشاهدهم مدلاً على ذلك .

٢ - لقد أهدرت المحكمة القاعدة الفقهية أن الشك يفسر لمصلحة المتهم وليس ضده ومن الثابت أن الرسالة الخلوية التي اعتمدت عليها المحكمة والتي صدرت من هاتف المميز ليس بالضرورة أن يكون هو من قام بإرسالها واستخدام الهاتف في تلك اللحظة .

٣ - إن أركان جريمة القتل العمد التي توصلت إليها المحكمة لم تقم باستظهارها بشكل أصولي وصحيح .

٤ - لقد جاء القرار مخالفاً للقانون والأصول .

٥ - لقد جاء القرار غير معتل تعليلاً سليماً مشوباً بعيب القصور في التعليل وفساد الاستدلال .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى لمحكمتنا كون القرار مميزاً بحكم القانون وفقاً للمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٣١ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القوة

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم التهم التالية :

- ١ - جناية القتل وفقاً للمادة ١/٣٢٨ و٣ عقوبات وبدلالة المادة ٣٧ من القانون المدني .
- ٢ - جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (١/٣٢٨ و٣) و٧٠ عقوبات مكررة أربع مرات .
- ٣ - جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (١/٣٢٨ و٣) و٧٠ عقوبات وبدلالة المادة ٣٧ من القانون المدني وأحاله إلى تلك المحكمة لمحاكمته عن الجرائم المسندة إليه .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي وسماع
البيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

أنه وبتاريخ ٢٠١٠/١٢/١١ تزوج المتهم المجني عليها (ابنة
المغدور) بعد فتره خطبة امتدت لحوالي تسعة أشهر ، وفي بداية شهر حزيران لعام
٢٠١١ تركت المجني عليها منزل الزوجية الواقع في منطقة مرج الحمام اثر خلاف بينها
وبين زوجها المتهم وأقامت في منزل والدها المغدور الكائن في منطقة عراق الأمير في وادي
السير. ومنذ ذلك الحين حاول المتهم إعادة زوجته دون جدوى لرفضها ذلك واستمرت
محاولاته حيث ذهب بعد حوالي شهر من تركها المنزل إلى منزل والدها فرفضت العودة إليه
فهددها وأهلها بالقتل حيث قال لهم : (والله لأجيب الباروده وأطخكوا) وكان ذلك بحضور شقيق
المغدور الشاهد الذي تلقى بعد ذلك اتصالاً هاتفياً من المتهم قال فيه بأنه إذا أصيبت
المجني عليها (بمية نار) فلا علاقة له بذلك ، كما أرسل المتهم من هاتفه الخليوي رقم
رسالة تهديد إلى هاتف المغدور رقم (والد زوجة
المتهم) بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ تضمنت التهديد الصريح بإيقاع مصيبة بالعائلة ، حيث كان نص
الرسالة التي أرسلت مرتين بذات التاريخ كالتالي : (ما بدك ترد ولا ترجع مرتي وديتلك ناس
وما حدا مان عليك كل هذا عشان دمرتوا حياتي ونصبتوا علي وضحكوا علي
جوزتتي بنتك شهرين عشان خاطر معند بس أنا والله والله يا إما ترجع مرتي يا والله
لعمل زلزال بحكي فيه التاريخ وخلي ينفعوك وأنا رجل ما بنضحك علي مشان
الله لا تدزني على الشر وأرجو هذا المسح خليه ذكرى ليوم ليوم الندم) .
وقبل واقعة هذه القضية بحوالي عشرة أيام طلب المتهم من شقيق المغدور المجني عليه
أن يتدخل لإعادة زوجته وأرسله لمنزل المغدور برفقة شقيق المتهم المدعو
فأصرت المجني عليها على الطلاق فتلقى المجني عليه اتصالاً هاتفياً من المتهم
قال فيه : (أنا عملت اللي علي ووديت جاهات والله لأعمل زلزال وأخلي كل العالم تحكي
فيه) .

وبعد أن يئس المتهم من عودة زوجته إليه بعد كل محاولات الترغيب والترهيب التي قام بها
قرر أن يوقع مصيبة بها وبأهلها في أول فرصه تتاح له .

وقبل ظهر يوم الجمعة ٢٠١١/٩/١٦ قام المغدور بدعوة شقيقه المجني عليه إلى
طعام الغداء وانفقا أن يكون ذلك في منتزه الاستقلال الواقع في منطقة بدر الجديدة / وادي
السير وبعد ظهر ذلك اليوم توجه المغدور وزوجته المجني عليها وابنته
المجني عليها (زوجة المتهم) ودانيا وابنه الصغير برفقة شقيقه إلى المنتزه
المذكور واتجه في ذلك الوقت المتهم بواسطة سيارته التي ادعى أنه قادها به شخص يدعى

عماد محمود عقله الزعبي من مكان سكنه في منطقة مرج الحمام إلى منطقة وادي السير. وفي حوالي الرابعة إلى الخامسة عصرًا اتجه المتهم بسيارته إلى المتنزه المذكور وكان يعلم أن أنسبائه معتادون على الذهاب إلى ذلك المتنزه وخاصة في أيام الجمع وأخير سائقه - وفقاً لأقواله - عند وصولهما ذلك المتنزه أنه اعتاد خلال فترة الخطوبة أن يرافق أنسبائه إلى ذلك المكان ولدى وصوله المتنزه ومروره من الشارع شاهد أنسبائه يجلسون تحت الشجر فطلب من السائق إيقاف السيارة ونزل منها وفتح الصندوق الخلفي وأخرج منه سلاح هو عبارة عن رشاش كلاشنكوف مركب عليه مخزن مليء بالعتاد احتفظ به في الصندوق منذ قدومه من مكان سكنه وطلب من السائق مغادرة المكان بالسيارة واتجه إلى مكان تواجد المغدور والمجني عليهم وهو يحمل السلاح وقبل أن يصلهم قام بسحب أقسام الرشاش فقابله المجني عليه ورجاه أن يتوقف عن فعلته فلم يمتثل وأطلق عيارين ناريتين أمام المجني عليه ، وتجاهه متجهاً إلى المغدور وزوجته وابنتيه وصوب الرشاش نحوهم فأصاب المغدور برصاصة في صدره سقط على أثرها أرضاً وواصل إطلاق النار فأصاب والدة زوجته المجني عليها بأكثر من عيار ناري كما أصاب زوجته وشقيقتها فيما استطاع الطفل أن يفر من المكان دون أن يصاب وعندها قام المجني عليه ، بضربه بحجر فأطلق عليه عيارين ناريتين أصاباه في فخذه وعندما هم بمغادرة المكان شاهد زوجته تقف على قدميها فعاد إليها واقترب منها وأطلق عليها عيارين ناريتين باتجاه منطقة أسفل بطنها. وفر مغادراً المكان على قدميه وألقى الرشاش في منطقة حرجية. وتم إسعاف المغدور والمصابين للمستشفى حيث وصل المغدور المستشفى متوفياً، وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ ألقى القبض على المتهم وضُبط بدلالته السلاح المستخدم في الجريمة وتبين أنه صالح للاستعمال وأن الأظرف الفارغة الملتقطة من مكان الجريمة وعددها (١٨) ظرف مطلقه من ذات السلاح. وبتشريح جثة المتوفى المغدور تبين أنها مصابه بعيار ناري واحد نافذ مدخله في الناحية الأمامية للصدر ومخرجه من الناحية الخلفية من الظهر أصاب الرئة اليمنى وعُلل سبب الوفاة بالإصابة بالمقذوف الناري النافذ وما نتج عنه من مضاعفات من تهتك الرئة اليمنى و النزف الدموي .

وتبين من خلال التقارير الطبية إصابة المجني عليها بعدة جروح ناتجة عن أعيره ناريه وان إحدى هذه الأعيرة أصابت الأذنين الأيمن للقلب وهي إصابة قاتله . كما تبين إصابة المجني عليها بعدة جروح ناتجة عن أعيره ناريه في منطقة الثدي الأيسر والبطن أسفل الجهة اليسرى والخاصرة اليسرى وإصابة المجني عليها بعيارات نارية في الناحية اليسرى من البطن وفي الساق اليمنى وإصابة المجني عليه بمقذوف ناري بمنطقة الفخذ الأيسر .

وبناء على ذلك أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ قرارها المطعون فيه والذي يتضمن:

١- إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣١ و٤١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر والحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري المضبوط .

٢- إدانة المتهم بجنحة توجيه رسالة اهانة بواسطة وسيلة من وسائل الاتصال وفقاً للمادة (١/٧٥) من قانون الاتصالات والحكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم .

٣- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية :

أ- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية القتل وفقاً للمادة (٣٢٨/١ و٣) عقوبات وبدلالة المادة (٣٧) من القانون المدني إلى جناية القتل قصداً مع سبق الإصرار طبقاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات .

ب- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٨/١ و٣ و٧٠) عقوبات مكرره أربع مرات و جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (٣٢٨/١ و٣ و٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (٣٧) من القانون المدني إلى جناية الشروع التام بالقتل قصداً مع سبق الإصرار وفقاً للمادتين (٣٢٨/١ و٧٠) عقوبات مكرره أربع مرات .

٤- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم

أ- بجناية القتل قصداً مع سبق الإصرار طبقاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات وفق ما عدلت .

ب- بجناية الشروع التام بالقتل قصداً مع سبق الإصرار طبقاً للمادتين (٣٢٨/١ و٧٠) عقوبات مكرره أربع مرات وفق ما عدلت .

وعطفاً على قرار التجريم ، قرّرت المحكمة :

أ- عملاً بالمادتين (٣٢٨ و١/٧٠) عقوبات وضع المجرم نزار غالب فلاح الحسامية بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم عن كل جرم من الجرائم الأربعة التي جرم بها .

ب- عملاً بالمادة (٣٢٨) عقوبات الحكم بإعدام المجرم شنقاً حتى الموت ، وتنفيذ هذه العقوبة دون سواها باعتبارها العقوبة الأشد مع مصادرة السلاح الناري المضبوط .

لم يرتضِ المحكوم عليه نزار بالقرار المذكور فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز التي تنصب على تخطئة المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث وزن البينة وتطبيق القانون ومخالفة القرار للقانون وعدم تعليقه تعليلاً سليماً فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع في هذه القضية وفقاً لأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى تجد :

أ - من حيث الواقعة الجرمية :

فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وتستند إلى بيانات قانونية ثابتة في أوراق الدعوى وقد استعرضت المحكمة هذه البيانات وناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها ضمنيتها قرارها وهي التي تم التعويل عليها في إصدار قرارها وفقاً للصلاحيات التي أمدتها بها المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع وفقاً للمادة ١٣/ج سألقة الإشارة تقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من وقائع جرمية ولا حاجة لتكرارها من قبل محكمتنا .

ب - من حيث التطبيق القانوني :

نجد إن ما قام به المتهم نزار (المميز) فيما يتعلق بالمغدور عامر وهو إطلاق النار على المغدور وإصابته بغيار ناري في صدره من سلاح ناري أوتوماتيكي (رشاش كلاشنكوف) يشكل أركان وعناصر جنائية القتل القصد بالنظر إلى السلاح المستعمل وهو سلاح قاتل بطبيعته ومكان الإصابة مقتل وهي الصدر ، أما بالنسبة لسبق الإصرار فإن النية أمر باطني تستظهرها المحكمة من ظروف القضية وملابساتها والظروف السابقة والمعاصرة واللاحقة للفعل وأن سبق الإصرار يتكون من عنصرين زمني ونفسي وذلك بأن يرتكب الجاني جريمته بعد تفكير هادئ وتخطيط مسبق وهذا يشكل العنصر النفسي ، أما العنصر الزمني فإنه يتحقق بمرور فترة زمنية بين اتخاذ الجاني القرار بارتكاب الجريمة وبين قيامه بتنفيذ تلك الجريمة ، ونجد إن العنصرين قد تحققا في الحالة المعروضة إذ إن المميز سبق وان هدد المغدور (بأنه سوف يحضر البارودة ويطخه) وأيضاً إرساله رسالة تهديد بواسطة الهاتف الخليوي وحضوره إلى المنتزه الذي يتواجد فيه المغدور وهو يحمل بيده الرشاش ويلبس قناعاً على وجهه ما يستدل من ذلك أن المميز خطط ودبر لجريمته من السابق وبالتالي فإن قتله للمغدور بهذه الصورة يشكل بالتطبيق القانوني جنائية القتل العمد وفقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .

وبالنسبة لباقي المصابين المجني عليهم ، فإن قيام المميز بإطلاق النار عليهم بالظروف ذاتها التي أطلق النار فيها على المغدور عامر ما يستدل منه على نيته قتلهم وإزهاق أرواحهم فإن فعله يشكل بالتطبيق القانوني جنائية الشروع التام بالقتل العمد مكررة أربع مرات وفقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ من قانون العقوبات ، وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت للنتيجة ذاتها التي انتهينا إليها فإن قرارها يكون موافقاً للقانون من هذه الجهة وأسباب التمييز لا ترد عليه ويتعين ردها .

ج - من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة المفروضة على المميز تقع ضمن حدها القانوني وأن القرار جاء معللاً تعليلاً سائغاً ومقبولاً وأسباب التمييز لا ترد عليه من هذه الناحية .
وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً للمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن في ردنا على أسباب التمييز فيه الرد الكافي حول ذلك .
وحيث جاء القرار مستوفياً للشروط القانونية واقعاً وتسببياً وعقوبة ولم يرد عليه أي سبب من الأسباب التي تستوجب نقضه الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين تأييده .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٣/١٢/٢ م

القاضي المترئس

عضو
عضو
عضو
عضو
رئيس الديوان
دقيق